



المصطلح الصَّوتي في "لسان العرب": بحث في المفاهيم والتَّوظيف

م.د. مهند ناصر القريشي¹

¹ هيئة البحث العلمي / مركز البحوث النَّفسية - العراق

muhannad761@gmail.com

الملخص. يتناول هذا البحث موضوع المصطلح الصوتي في معجم لسان العرب لابن منظور، بوصفه حقلاً معرفياً يعكس تداخل اللُّغة بالعلوم الصَّوتية واللِّسانيَّة في التُّراث العربي. ينطلق البحث من فرضية أنَّ ابن منظور لم يؤيِّس نسقاً مصطلحياً متكاملًا في علم الأصوات، وإنما كان ناقلًا وإعياً لتراث الخليل وسيبويه وغيرهما من أئمة العربيَّة، مؤظِّفًا تلك المصطلحات داخل مادته المعجمية، مع إيراد مفردات قليلة قد تمثِّل إضافة نوعيَّة. تهدف الدِّراسة إلى حصر المصطلحات الصَّوتية الواردة في المعجم، وتحليل مفاهيمها وسياقاتها، ورصد كفيَّة توظيفها في الشُّرح والأمثلة والإحالات، فضلًا عن مقارنتها بما ورد عند علماء العربيَّة السَّابِقين. وتعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، في مقارنة هذه المصطلحات، من خلال تتبُّعها داخل مواد المعجم وتحليل دلالاتها ومصادرها. وتكمن أهميَّة البحث في إبراز البعد الصوتي في معجم تراثي ضخم، وكشف وعي ابن منظور بخصوصيَّة المصطلح العلمي، وعلاقته بالعلوم اللغويَّة الأخرى كالقراءات والنَّجويد والنَّحو، كما يسعى البحث إلى الإجابة عن أسئلة جوهريَّة، مثل: هل تعامل ابن منظور مع المصطلحات الصَّوتية كمفاهيم علميَّة دقيقة أم كألفاظ لغويَّة عامَّة؟ وما مدى دقته في نقلها واستعمالها؟ وهل أضاف جديدًا إلى الحقل الصوتي؟ وبذلك يسهم البحث في إغناء الدِّراسات المصطلحيَّة واللِّسانيَّة من خلال ربط المعجم التُّراثي بالمعرفة الصَّوتية العربيَّة، وبيان أثره في حفظ المصطلح ونقله للأجيال اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، الأصوات، المفهوم، التوظيف، ابن منظور

وقائع المؤتمر العلمي اللغة العربية بين التراث والمعاصرة -
نيسان - 2026/April





Abstract. This study addresses the topic of the phonetic term in the Lisan al-Arab dictionary by Ibn Manzur, considering it as a cognitive field that reflects the intersection of language with phonetic and linguistic sciences in the Arab heritage. The research is based on the hypothesis that Ibn Manzur did not establish a fully integrated terminological system in phonetics, but rather acted as a conscious transmitter of the heritage of al-Khalil, Sibawayh, and other masters of Arabic, employing these terms within his lexical material and including a small number of entries that may represent qualitative additions. The study aims to enumerate the phonetic terms found in the dictionary, analyze their concepts and contexts, and observe how they are employed in explanations, examples, and references, in addition to comparing them with what was reported by earlier Arabic linguists. It relies on a descriptive-analytical approach, supplemented In approaching these terms by tracing them within the entries of the dictionary and analyzing their meanings and sources. The importance of the study lies in highlighting the phonetic dimension in a vast heritage dictionary, revealing Ibn Manzur's awareness of the specificity of scientific terminology, and its relation to other linguistic sciences such as Qur'anic readings, tajwid, and grammar. The study also seeks to answer fundamental questions, such as: Did Ibn Manzur treat phonetic terms as precise scientific concepts or as general linguistic expressions? How accurate was he in transmitting and using them? Did he contribute new insights to the phonetic field? Accordingly, this research contributes to enriching terminological and linguistic studies by linking the heritage dictionary to Arab phonetic knowledge and clarifying its impact on preserving and transmitting terminology to subsequent generations.

Keywords: term, phonetics, concept, usage, Ibn Manzur

المقدمة:

تُشكّل المصطلحات العلميّة في تراث اللغة العربية معالم واضحة لفهم نشأة المفاهيم وتطور العلوم، فهي ليست مجرد ألفاظ معرّفة، بل هي أوعية دلالية تمثل خبرات معرفية وتجريبية متراكمة. ومن بين الحقول التي تميّزت بثراء اصطلاحها وتمازج معرفي، يبرز الحقل الصوتي بوصفه ملتقى لعلوم اللغة والقراءات والتّحو والتّجويد، وهو ما يجعل دراسة المصطلح الصوتي مدخلاً مهماً إلى فهم تطوّر الفكر





اللساني العربي. ويُعدُّ لسان العرب لابن منظور (ت711هـ) واحدًا من أعظم المعجمات التراثية التي عنيت بجمع اللغة من مصادرها المختلفة، لا بوصفه معجمًا للفظ فقط، بل موسوعة علمية تحمل بين طياتها آثارًا لمختلف العلوم، ومنها الصوتيات، غير أنَّ النظر في المادة الصوتية في "لسان العرب" يُظهر أنَّ ابن منظور لم يسعَ إلى تأسيس منظومة مصطلحية جديدة في علم الأصوات، بل كان ناقلًا واعيًا لنتاج من سبقه من أعلام هذا الفن، كسيبويه، والخليل، وأبي عمرو الداني، وغيرهم، وهذا ما يجعل دراستنا أقرب إلى رصد المفاهيم وتتبع التوظيف، منها إلى دراسة مصطلحية بنوية كاملة.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة المصطلح الصوتي في "لسان العرب" بوصفه أداة لنقل المفاهيم العلمية، لا مجرد ألفاظ لغوية، مع محاولة استكشاف دلالاتها، وسياقات استعمالها، ومصادرها، ومدى وعي ابن منظور بمفاهيمها والتصنيفات الصوتية التي تشتمل عليها. وتتبع أهمية البحث من كونه يُسهم في توثيق الصلة بين المعاجم التراثية والعلوم الصوتية واللسانية، ويُظهر مدى وعي ابن منظور بمفاهيم المصطلحات الصوتية التي نقلها، ومدى دقته في توظيفها داخل معجمه، وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل عن طبيعة هذه المصطلحات الصوتية: هل وضَّح ابن منظور مفاهيم هذه المصطلحات على وجهها الصحيح؟ وكيف كان يتعامل مع توظيفها؟ هل كان مجرد ناقل لها؟ أم كان له موقف منها؟ وهل أضاف شيئاً جديداً إلى الحقل الصوتي من خلال معجمه؟

جاء هذا البحث، ليكون مقارنة تحليلية تتناول المصطلحات الصوتية المفردة كما وردت في هذا المعجم، مع محاولة استكشاف دلالاتها، وسياقات استعمالها، ومصادرها، ومدى وعي ابن منظور بطبيعتها الصوتية وتداخلاتها مع العلوم الأخرى، وقد اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي، في مقارنة المصطلحات الصوتية، وذلك عن طريق: تتبُّع المصطلح في سياقه داخل مادة "لسان العرب"، وتحليل دلالاته ومصادره، ودراسة كيفية توظيفه في الشرح والأمثلة. ولتنظيم البحث ارتأينا تقسيمه على ثلاثة مباحث: الأول: لمصطلحات مخارج الأصوات، والثاني: لمصطلحات صفات الأصوات، والثالث: لمصطلحات الظواهر الصوتية.

1. المبحث الأول: مصطلحات مخارج الأصوات

نستعرض في هذا المبحث المصطلحات الصوتية الخاصة بمخارج الأصوات، لنكشف عن مفاهيمها والكيفية التي وُظفت فيها في معجم لسان العرب:

1.1. الحيز والمخرج والمبدأ





يُعرف مصطلح الحيز بأنه "الفراغ الذي يمكن أن يشغله أكبر قدر ممكن من الأصوات" (محمد، ٢٠٠٦، صفحة ٢١)، وهو من مصطلحات الفراهيدي حيث قسّم الأصوات اللغوية على أحياز حسب نطقه لهذه الأصوات (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٨ ج١)، وقد وافق ابن منظور هذا المفهوم إذ قال: "والظاء والدال والثاء ثلاثة في حيز واحد" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٥٣ ج٧)، ويقول: "والظاء والدال والثاء في حيز واحد" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٣٦ ج٧).

أما المخرج فهو النقطة التي يصدر منها الصوت، ويجري فيها اعتراض مجرى الهواء (حجازي، ١٩٩٨، صفحة ٤٠)، ولمعرفته يُسكن الصوت وتُدخل عليه همزة الوصل قبله، فحيث ينقطع النطق في الصوت كان مخرجه (الحضرمي، ٢٠١٥، صفحة ٧٧) (اركبيي، ٢٠١٢، صفحة ١٠٥) وقد استعمل ابن منظور هذا المصطلح كما هو مستعمل عند القدماء، فمن ذلك نقله في باب الكاف قول الخليل: "ومخرج الجيم والقاف والكاف بين عكدة اللسان واللهاة في أقصى الفم" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٠٥ ج٢) (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٢ ج١) وكذلك تعليقه تسمية حرف الباء حرفاً شفوياً؛ لأن مخرجها من بين الشفتين (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٠٤ ج١). ويرى عبد العزيز الصيغ أنّ مصطلح المخرج غير مستقر عند الخليل فاستعمل مصطلحاً آخر مرادفاً له وهو المبدأ (الصيغ، ١٩٩٨، صفحة ٥١)، ولا نرى اختلافاً في استعمال هذا المصطلح عند ابن منظور، فمن ذلك قوله في باب الزاي: "والزاي والسّين والصاد في حيز واحد، وهي الحروف الأصلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٠٤ ج٥)، فقوله مبدأها أي مخرجها.

ويُظهر مصطلح الحيز بجلاء حساً وصفياً مبكراً لدى الخليل ومن تبعه، يقوم على محاولة تصنيف الأصوات وفق فضاءاتها المشتركة لا وفق مخرجها المفردة فقط، فالتعبير عن "الحيز" كفضاء يتسع لمجموعة أصوات يشي بوعيٍّ أوليٍّ بمفهوم "المجال الصوتي" الذي تستعمله الدراسات الصوتية الحديثة، وإن كان بلغة تقليدية، كما أن تمييز ابن منظور بين الحيز والمخرج يُعدّ دقيقاً (بشر، ٢٠٠٠، صفحة ١٨٠) (محمد، ٢٠٠٦، صفحة ٢٢)؛ لأن الحيز يُقارب فكرة "النطاق الصوتي"، بينما المخرج هو نقطة التحقّق الفعلي، وهذا التدرج في المفهوم يبيّن أن ابن منظور لم يكن مجرد ناقل، بل حافظ أيضاً على أثر التصور الخليلي لهذين المصطلحين.

أمّا مصطلح المبدأ، فيكشف عن مرونة في التعبير عند القدماء؛ إذ لم تكن المصطلحات الصوتية قد استقرت بعد على صيغ موحّدة، فاستعمال الخليل ثم ابن منظور لـ"المبدأ" مرادفاً لـ"المخرج" يشي بأنّ الاهتمام كان منصباً على بداية جريان الصوت ومكان انطلاقه أكثر من التركيز على الدقة التشريحية.



وفي الدراسات الصوتية الحديثة نجد صدق لهذا التوظيف في الحديث عن "نقطة بدء جريان الهواء في النطق" أو "مكان النطق"؛ لذلك فإن "المبدأ" لا يُعدُّ مجرد ترادف لغوي، بل هو دلالة على رؤية تصوّرية ترى في الصوت حركة تبدأ من منطلق محدّد، وهو ما يوسّع فهمنا للبعد الدينامي في وصف الأصوات عندهم.

1.2. المدرج:

يرى بعضُ الباحثين أن المدرج مصطلح استعمله الخليل مرادفاً للحيز دقيقاً (الصيغ، ١٩٩٨، صفحة ٥١) (حجازي، ١٩٩٨، صفحة ٤٧) (الجديدي، ٢٠٠٥، صفحة ٢٣)، في حين يرى آخرون أن المدرج هو "الموضع الذي يبدأ منه الصوت في منطقة اعتراض الهواء" (محمد، ٢٠٠٦، صفحة ٢٢)، وليس مرادفاً للحيز، ويعني ذلك أنّ المدرج هو المساحة التي يمر منها الصوت، أو يستغرقها من نطقه إلى نهايته، وليس نقطة اعتراض الصوت، أو تكونه، وقد نكر ابن منظور هذا المصطلح ناقلاً عن الخليل، إذ يقول: "قال الخليل بن أحمد: حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاح، لها أحياء ومدارج" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١٣ ج ١) (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٧ ج ١)، ويقول أيضاً: "وحروف الذّلاقة ستة: الراء واللام والنون والفاء والباء والميم؛ لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه... وإنما سميت هذه الحروف ذلقاً؛ لأن الذلاقة في المنطق إنّما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين، وهما مدرجتا هذه الحروف الستة" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١١٠ ج ١) (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥١ ج ١).

ويبدو لنا أن مصطلح المدرج أكثر تعقيداً من الحيز والمخرج، لأنه يحمل بعداً حركياً وزمنياً؛ فهو لا يقتصر على النقطة التي يتكوّن عندها الصوت، بل يشمل المسار الذي يقطعه حتى يتحقق سمعياً، وهذا يقارب ما يسميه المحدثون *tract* أو *path of articulation*، أي المسلك الذي يمر به الهواء من المبدأ إلى المنتهى. ومن هنا يبدو الخلاف بين الباحثين مفهومًا: فاعتباره مرادفاً للحيز يُغفل هذا الامتداد الحركي، بينما فهمه كمساحة أو ممر يمنحه خصوصية اصطلاحية أوسع، وإيراد ابن منظور لهذا المصطلح يدل على أنّه لم يكتف بالنقل، بل حاول إبراز دلالاته العملية حين ربطه بحروف الذلاقة، أي الأصوات التي تتسم بانسيابية واضحة بفعل مدارجها القصيرة والسلسة.

1.3. الحلقة

يُراد بمصطلح الحلقة الأصوات التي مخرجها من الحلق، وقد جعلها الخليل خمسة (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٧ ج ١)، أما سيبويه فقد جعلها سبعة مضيفاً إليه الهمزة والألف (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة





٤٣٣ ج٤)، أما المُجودون فبعضهم جعلها ستة أصوات بإسقاط الألف، وبعضهم الآخر وافق سيبويه في ذلك (القيسي، ١٩٩٦، صفحة ١٣٩) (الداني، ١٩٨٨، صفحة ١٠٤). ويُلاحظ في نصوص لسان العرب أنَّ ابن منظور لا يستقر على عدد محدّد للأصوات الحلقية، فتارة يجعلها خمسة باعتماد الخليل ومن وافقه، وتارة يُدخل الهمزة فيها فتصير ستة. قال في باب العين: "قال العين والحاء والهاء والخاء والغين حلقية فاعلم ذلك" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣ ج٨)، وقال في باب الهاء: "الهاء من الحروف الحلقية وهي: العين والحاء والهاء والخاء والغين والهمزة" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٦٦ ج١٣). ويُمكن تفسير هذا التردّد في ضوء منهجه المعجمي القائم على الجمع والنقل أكثر من التمهّص والتفصيل؛ إذ كان ابن منظور يحرص على استيعاب ما قاله الأوائل من مختلف المدارس، فيورده كما هو، حتى وإن أدى ذلك إلى ازدواج أو اختلاف داخلي، ومن ثمّ فإنّ هذا لا يُعدُّ دليلاً على اضطراب مذهبه، بقدر ما يعكس تعدد مصادره الصوتية وتباين منطقاتها، فالخليل مثلاً قصر الحلقية على خمسة أصوات، بينما وسّعها سيبويه بإضافة الهمزة والألف، ثم جاء المجودون فأثبت بعضهم الهمزة وأسقط آخرون الألف. وربما لم يكن ابن منظور بصدد الحسم بين هذه الآراء، بل كان همّه أن يجمعها ويوتّقها، الأمر الذي أفضى إلى تردّد ظاهر في تصنيف الحروف الحلقية.

1.4. الشفوية أو الشفهية

يُقصد بهذا المصطلح الأصوات التي يكون مخرجها من الشفتين، وهي عند الخليل ثلاثة: الفاء والباء والميم (الفرايدي، د. ت، صفحة ٥١ ج١)، وخالفه سيبويه في ذلك فأبدل الفاء بالواو (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤٣٣ ج٤)، وقد انقسم علماء التجويد بينهما، فمنهم من وافق الخليل، وبعضهم ذهب مذهب سيبويه (القيسي، ١٩٩٦، صفحة ١٤١) (الحضرمي، ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد، ٢٠١٥، صفحة ٨٨). أما ابن منظور فيتبع الخليل؛ إذ ذكر أن الأصوات الشفوية ثلاثة هي الباء والفاء والميم، لا يعمل فيها اللسان، ولا تعمل الشفتان إلا في هذه الأصوات الثلاثة (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٠٤ ج١، ٥٠٧ ج١٣).

ويبدو أن الخلاف في جوهره يعود إلى طبيعة التصوّر للمخرج الصوتي، فالفرايدي حدّد الشفوية بالأصوات التي تتحصّر آيّة نطقها في حركة الشفتين حصراً (الباء والفاء والميم)، بينما نظر سيبويه إلى الواو من حيث اعتمادها في انبثاقها على انطباق الشفتين أو تقاربهما، فجعلها شفوية مكان الفاء. ومن هنا يتضح أن الاختلاف ليس في وجود الصفة الشفوية لهذه الأصوات، بل في أيّها تُعدّ أحقّ بالتصنيف ضمنها. أما المجودون فحاولوا التوفيق بين المدرستين، فاختر بعضهم مذهب الخليل، ورجّح





آخرون قول سيبويه، مما يعكس استمرار الأثر النظري للصوتيات الأولى في علم التجويد، وأمّا ابن منظور فقد التزم بالرأي الموروث عن الخليل، فحصر الشفوية في ثلاثة أصوات هي الباء والفاء والميم، مؤكداً استقلالها عن عمل اللسان، ومقرراً بأن الشفتين لا تستعملان إلا فيها، ويعكس هذا الموقف عند ابن منظور طابعه التجميعي والتوثيقي؛ فهو لم يقصد الترجيح بعد مناقشة، بل اقتصر على تثبيت ما ورثه من تراث الخليل، شأنه في كثير من الأبواب الصوتية، ومن ثمّ، يمكن القول إن قيمة نص ابن منظور هنا تكمن في حفظه لرؤية الفراهيدي كما هي، أكثر من كونه إضافة أو تطويراً في التصنيف.

1.5. النطعية

هي الأصوات التي تُنسب إلى مخرجها من نطح الغار الأعلى وهو أدنى الحنك (قروي، ٢٠٠٨، صفحة ١٠٥)، وهذه الأصوات هي التاء والذال والطاء كما ذكرها الخليل (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٨ ج١)، وقد تبعه ابن منظور في استعمال هذا المصطلح، كما أنه لم يختلف عنه في عدد هذه الأصوات فقال: "الطاء والذال والتاء ثلاثة في حيز واحد، وهي الحروف النطعية؛ لأن مبدأها من نطح الغار الأعلى" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٥٣ ج٧).

إن هذا التطابق بين الخليل وابن منظور يدلّ على أن بعض المصطلحات الصوتية قد استقرت نسبياً في التراث، ولم تشهد خلافاً واسعاً كما هو الحال في الأصوات الحلقية أو الشفوية، ويُعزى ذلك إلى وضوح الظاهرة النطعية، إذ يسهل ملاحظتها حساً عند مقارنة المواضع الثلاثة (التاء، الذال، الطاء)، مما يجعل الاتفاق عليها أمراً راجحاً، غير أنّ قيمة نص ابن منظور هنا لا تكمن في اجتهاد جديد، بل في التوثيق والتثبيت؛ فهو يورد العبارة كما هي عند الخليل، ويعيد تأكيد المصطلح وموضعه، مما يعكس طبيعة لسان العرب بوصفه خزاناً للموروث الصوتي أكثر من كونه ساحةً للتطوير النظري.

1.6. الصتم والإصمات

يُراد بمصطلح الصتم الأصوات التي يكون مخرجها من غير الحلق (القيسي، ١٩٩٦، صفحة ١٣٧)، ويرى بعض الباحثين أن الخليل استعمل بدلاً عنه مصطلح الإصمات (الصيغ، ١٩٩٨، صفحة ١٩١) (قروي، ٢٠٠٨، صفحة ١٤٦)، وليس ذلك صحيحاً؛ إذ إن الإصمات يراد به الأصوات غير المذلفة، وهي جميع الأصوات ما عدا أصوات ذلق اللسان والشفة المجموعة في عبارة (فرمن لب) (الحضرمي، ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد، ٢٠١٥، صفحة ٩٥) (محمد، ٢٠٠٦، صفحة ٣٩)، وقد أشار الخليل بشكل فعلي إلى أن الأصوات الصتم هي أصوات غير الحلق (الفراهيدي، د. ت، صفحة ١٠٧ ج٧). ولم يفرق صاحب "تهذيب اللغة" بين الإصمات والصتم إذ يقول: "أما المصمتة





وهي الصتم أيضاً فإنها تسعة عشر حرفاً صحيحاً، منها خمسة أحرف مخرجها من الحلق، وهي ع ح ه خ غ، ومنها أربعة عشر حرفاً مخرجها من الفم، مدرجها على ظهر اللسان من أصله إلى طرفه، منها خمس شواخص، وهن ط ض ص ظ ق، وتسمى المستعلية، ومنها تسعة منخفضة وهن: ك ج ش ز س د ت ذ ث" (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٤٢ ج١). فإذا تأملنا هذا النص، نجد أنه خلط بين المصطلحين، فأراد منهما الأصوات التي مخرجها ليس من ذلق اللسان والثقة، فهو لم يذكر الأصوات المذلفة (فرمن لب) فيه. أما ابن منظور ففرّق بين المصطلحين، فالأصوات الصتم هي التي مخرجها ليس من الحلق (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٣٣ ج١٢)، وأما الأصوات المصمتة فذكر أنها الأصوات غير المذلفة (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٥٦ ج٢).

ويتبين مما سبق أنّ هناك التباساً اصطلاحياً بين مفهومي الصتم والإصمات في التراث الصوتي العربي، فالخليل استعمل مصطلح الصتم في سياق يخص الأصوات الخارجة من غير الحلق، بينما جرى تداول الإصمات في سياق مختلف، يراد به الأصوات غير المذلفة، أي جميع الحروف ما عدا (فرمن لب). وقد أسهم هذا التداخل في إحداث اضطراب لدى بعض اللغويين، ومنهم الأزهري في تهذيب اللغة، حيث لم يُحسن التمييز بين المفهومين، فاستعملهما استعمالاً واحداً، وعدّ الصتم والإصمات مترادفين، مع أن الدقة العلمية لا تسوغ ذلك؛ لأن الأصوات الصتم سميت كذلك؛ "لتمكنها في خروجها من الفم، واستحكامها فيه" (القيسي، ١٩٩٦، صفحة ١٣٧). أما الأصوات المصمتة فسميت بهذه التسمية؛ لأنها أصممت فلم تدخل في الأبنية كلها (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٢ ج١).

وتبرز أهمية موقف ابن منظور هنا أنه أعاد ضبط الحدود بين المصطلحين، فميّز الأصوات الصتم بوصفها غير الحلقية، وخصّ الأصوات المصمتة بأنها غير المذلفة، وهذا التمييز يعكس نزعة تفسيرية عند ابن منظور تتجاوز مجرد النقل، على خلاف ما اعتاده في مواضع أخرى من لسان العرب، فكانه أراد أن يُعيد بناء العلاقة بين المفهومين بما يحفظ لكلٍ منهما دلالاته الأصلية.

ومن طريق هذا التوضيح يمكن القول إن الفرق الأساس يتمثل في:

الصتم: وصف لمكان المخرج (خارج الحلق، متمكن في الفم).

الإصمات: وصف لوظيفة في البنية الصرفية (حروف لا تدخل في الأبنية كلها).

وبذلك يتضح أن الخلط بينهما كان نتيجة تشابه الصيغة الصرفية للمصطلحين أكثر من كونه

تداخلاً حقيقياً في المعنى.

1.7. الذلقية والمذلفة



يراد بالذلقية الأصوات التي مخرجها من ذلق اللسان، وهي الراء واللام والنون، وهذا يعني أن المصطلح خاص بموضع خروج الصوت، أما الأصوات المذلفة فهي أصوات سريعة النطق لخروجها من طرف اللسان أو الشفتين، وهي ستة أصوات: (فرمن لب)، وهذا يدل على أن المذلفة مصطلح وصف - لا مخرج - لهذه الأصوات (ابن دريد، ١٩٨٧، صفحة ٤٥ ج ١) (قروي، ٢٠٠٨، صفحة ١٤٦). وأشار الخليل إلى أن الذلاقة هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا أصوات الراء واللام والنون وأصوات الباء والفاء والميم (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥١ ج ١). ويظهر التمييز بين هذين المصطلحين عند ابن منظور بشكل واضح؛ إذ ذكر أن الأصوات الذلقية ثلاثة فقط هي الراء واللام والنون، ذكرها في مقدمة أبواب هذه الأحرف (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣ ج ٤، ٣ ج ١١، ٣ ج ١٣)، أما في مادة (ذلق)، فذكر أن أصوات الذلاقة أو المذلفة هي ستة أصوات بإضافة أصوات الشفة، الباء والفاء والميم (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١١٠ ج ١٠).

يعني هذا أن هناك تداخلاً دقيقاً بين البعد المكاني لمخارج الأصوات (الذلقية) والبعد الوصفي المرتبط بخفة النطق وسرعته (المذلفة)، وهو ما يكشف عن مرونة المصطلح الصوتي في التراث العربي بين المرجعية المكانية والكيفية النطقية. كما يتضح أن ابن منظور استوعب هذا التمييز وعمقه من خلال الفصل بين الأصوات الثلاثة الذلقية والأصوات الستة المذلفة، مستقيماً من إرث الخليل وابن دريد، الأمر الذي يعكس دينامية المفاهيم الصوتية في المعاجم التراثية وعدم انغلاقها على تعريف واحد ثابت.

1.8. اللثوية

يُطلق هذا المصطلح على الأصوات التي تُتسب مخارجها إلى اللثة، وهو من مصطلحات الخليل وصف به أصوات الظاء والذال والناء؛ لأن مبدأها من اللثة (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٨ ج ١)، ويختلف المحدثون اختلافاً تاماً في وصفهم الأصوات اللثوية، إذ يستعملونه للدلالة على الأصوات النطقية (الظاء والذال والناء) والذلقية (اللام والنون والراء) والأسلية - التي سنذكرها لاحقاً - (السين والزاي والصاد) (عبد التواب، ١٩٩٧، صفحة ٤٤). ويقول د. رمضان عبد التواب: "ولسنا ندرى لماذا عدَّ الخليل بن أحمد هذه الأصوات الثلاثة لثوية... مع أن النطق المتواتر لها في العربية الفصحى هو النطق الأسناني" (عبد التواب، ١٩٩٧، صفحة ٤٤). وقد سار ابن منظور على رأي القدماء في استعمال هذا المصطلح، فقال في باب الظاء: "والظاء والذال والناء في حيز واحد، وهي الحروف اللثوية؛ لأن مبدأها من اللثة" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٣٦ ج ٧).





ويُلاحظ من هذا العرض أنّ مصطلح اللثوية عند الخليل ومن تبعه لم يكن دقيقاً بالمعنى الصوتي الحديث، إذ توسّع في نسبة المخرج إلى اللثة مع أنّ التحقيق الفونيتكي يثبت أنّ هذه الأصوات أسنانية في موضعها، لا لثوية، ويكشف هذا التباين بين التراث والمحدثين عن طبيعة المصطلح الصوتي في المعاجم القديمة؛ إذ كان يستند على الملاحظة السمعية والذوقية أكثر من التحليل الآلي الدقيق، كما أنّ محافظة ابن منظور على اصطلاح الخليل تُبرز استمرار سلطة المصطلح المؤسّس، مع غياب التمحيص المخبري، مما يعكس أنّ المصطلح في التراث كان جزءاً من نسقٍ تقعيدي-تعليمي أكثر منه توصيفاً علمياً بالمعايير اللسانية الراهنة.

1.9. الشَّجَرِيَّة:

يُطلق هذا المصطلح على الأصوات التي تُنسب إلى شجر الفم، أي مفرجه (قروي، ٢٠٠٨، صفحة ١٠٠)، وهو من مصطلحات الخليل، ومن تبعه من المعجميين، استعملوه واصفين به ثلاثة أصوات في حيز واحد هي الجيم والشين والضاد (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٨ ج١). وقد حدد سيبويه والنحويون مصطلح الشجرية في أصوات الجيم والشين والياء، حيث مخرجها من وسط اللسان، وأبعدوا الضاد إلى مخرج آخر (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤٣٣ ج٤)، (الأنباري، ٢٠١٠، صفحة ٢٠٨) (ابن يعيش، ٢٠١٢)، وسار معظم القراء والمجودين على رأي النحويين (الحضرمي، تحفة القاري والمقري شرح مقدمة ابن الجزري، ٢٠١٥، صفحة ٧٩). وقد ذهب ابن منظور مذهب الخليل؛ إذ يقول: "والجيم والشين والضاد ثلاثة في حيز واحد، وهي من الحروف الشجرية، والشجر مُرْجُ الفم" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٠٥ ج٢). ويعكس الخلاف حول الأصوات الشجرية التباين بين المقاربة المعجمية والمقاربة النحوية من جهة، وبينهما وبين القراءة الصوتية الحديثة من جهة أخرى. فالمعجميون على خطى الخليل. ربطوا الضاد بالجيم والشين في حيز واحد - باستثناء ابن دريد، الذي اقتفى أثر سيبويه في ذلك - (ابن دريد، ١٩٨٧، صفحة ٤٥ ج١). بينما نحى النحويون الضاد إلى مخرج مستقل، وهو ما تبنّاه القراء والمجودون. أما اللسانيون المحدثون فاستغنوا عن مصطلح الشجرية لصالح الغارية، ووصفوا به مخرج أصوات الجيم والشين والياء (الصيغ، ١٩٩٨، صفحة ١٩٦)، الأمر الذي يدل على أنّ التطور الاصطلاحي محكوم بتغير المناهج والرؤى الوصفية في تحديد مخارج الأصوات.

1.10. الأَسْلِيَّة

تُطلق الأَسْلِيَّة على طرف اللسان إذا كان في موضع صلب (قروي، ٢٠٠٨، صفحة ١٠٣)، ومن هذا الموضع تُنسب الأصوات التي عُرفت بـ الأَسْلِيَّة، وقد حدّد الخليل هذه الأصوات بثلاثة تقع في حيز





واحد، هي: الزاي، والسين، والصاد (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٨ ج١). وسار ابن منظور على نهج الخليل دون مخالفة؛ إذ نصّ في لسان العرب على أنّ: "الزاي والسين والصاد في حيز واحد، وهي الحروف الألفية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٠٤ ج٥). ويكشف هذا التحديد عن أثر منهج الخليل في تصنيف الأصوات على أساس الموضوع الفيزيولوجي، لا على الخصائص الصوتية الدقيقة، فحصرُ الزاي والسين والصاد في حيز واحد يوحي بوعي تقريبي بمبدأ التماثل المكاني، لكنه لا يلتفت إلى الفروق الجوهرية بين الأصوات، وهذا ما يجعل مصطلح الألفية شاهداً على أنّ التصنيف التراثي كان أقرب إلى الوصف الموضوعي العام، بينما تتجه الدراسات الصوتية الحديثة إلى تفكيك أكثر دقة للأصوات في ضوء الخصائص المقطعية والفونولوجية؛ فقد شكك المحدثون في جدوى هذا المصطلح؛ لأنه حين ننسب الأصوات إلى أسل اللسان، نجد مجموعة كبيرة يقوم فيها هذا الجزء في صدورها أو النطق بها، فليس الأمر مقصوراً على هذه الأصوات الثلاثة بل هناك أيضاً، أصوات التاء والذال والطاء والراء واللام والنون والظاء والذال والتاء (أنيس، ١٩٧٥، صفحة ١٠٨). ولذلك استعملوا مصطلح اللثوي أو الأسنان اللثوي بدلاً من الألفية (الصيغ، ١٩٩٨، صفحة ١٩٩).

1.11. اللهوية

يُطلق هذا المصطلح على صوتين يُنسبان في مخرجهما إلى اللهاة، وهما عند ابن منظور وعلماؤنا العرب القدماء صوتا القاف والكاف (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٨ ج١) (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٤٨ ج١) (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣ ج١٠). أما علماؤنا المحدثون فيرون أن القاف هو الصوت اللّهُوي الوحيد؛ لأن النطق به ينتج عنه النقاء مؤخرة اللسان باللهاة، ولا يكون ذلك في صوت الكاف (الصيغ، ١٩٩٨، صفحة ١٩٤). ويكشف هذا التباين عن منهجية مميزة في توصيف الأصوات بين القدماء والمحدثين؛ فالخليل ومن تبعه اعتمدوا على الوصف السمعي والذوقي الناتج من الممارسة الشفوية، مما جعلهم يقرّبون المخارج المتجاورة بعضها من بعض. أما الدراسات الصوتية الحديثة، فقد استندت على الوصف التشريحي الدقيق لحركة أعضاء النطق، وهو ما أدى إلى تضيق دائرة المصطلح وحصره في القاف وحدها. ومن هنا يمكن القول إن تطور مفهوم "اللهوية" يعكس انتقال الدرس الصوتي من الانطباع الذوقي إلى الرصد الآلي والتحليلي، وهو انتقال جدير بالتأمل؛ لأنه يضيء طبيعة العلاقة بين التراث الصوتي العربي والمقاربات اللسانية الحديثة.

1.12. الجوفية – الهوائية – الضعيفة





كان الخليل بن أحمد قد أطلق مصطلحي الجوفية والهوائية على أربعة أصوات، هي: الواو، والياء، والألف، والهمزة (الفرهيدي، د. ت، صفحة ٥٧ ج ١)، غير أن ابن منظور ينقل عن الأزهري أن الخليل كان يسمي هذه الأصوات أيضاً بالضعيفة، ولم أقف على هذا في كتاب العين. ويلاحظ أن الأزهري حصر الأصوات الجوفية في ثلاثة أصوات فقط بإسقاط الهمزة (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٦٤٩ ج ٥)، وهو الرأي الذي تبناه ابن منظور أيضاً، إذ قال ناقلاً عنه: "يقال للياء والواو والألف الأحرف الجوف، وكان الخليل يسميها الحروف الضعيفة الهوائية، وسميت جوفاً لأنه لا أحياز لها فتتسب إلى أحيازها كسائر الحروف التي لها مخارج محددة، وإنما تخرج من هواء الجوف، فسميت مرة جوفاً، ومرة هوائية، ووُصفت بالضعيفة لانتقالها من حال إلى حال عند التصريف والاعتلال" (ابن منظور، ١٤١٤ هـ، صفحة ٣ ج ١٤).

إن اختلاف الموقف من إدراج الهمزة بين الأصوات الجوفية أو استبعادها يعكس جدلاً مبكراً في تحديد معايير التصنيف الصوتي بين القدماء: أهي قائمة على المخرج الفيزيائي المحسوس أم على طبيعة الصوت في البنية الصرفية والاعتلال؟ فبينما أراد الخليل شمول الهمزة لمشاركتها بقية الأصوات خاصة الضعف والهوائية، ارتأى الأزهري وابن منظور حصرها في الياء والواو والألف فقط، مع التركيز على غياب الحيز التشريحي المحدد. وهذا التباين يبرز كيف ظلّ الدرس الصوتي العربي يتأرجح بين الوصف المخرجي والوظيفة البنوية، وهو ما يفتح مجالاً لقراءة أوسع في علاقة الأصوات الجوفية بالتصريف والاعتلال.

2. المبحث الثاني: مصطلحات صفات الأصوات

نناقش في هذا المبحث المصطلحات المتعلقة بصفات الأصوات، حيث سنبين مفاهيمها، وكيف وردت في معجم لسان العرب:

2.1. الجهر

يُطلق مصطلح الجهر على الأصوات التي يهتّر عند نطقها الوتران الصوتيان، فيُسمّى الصوت حينئذٍ مجهوراً (أنيس، ١٩٧٥، صفحة 21) (العطية، 1983، صفحة 40). ويُعدّ هذا المصطلح من المصطلحات الأساسية عند سيبويه والنحويين، إذ كانوا يقصدون بالصوت المجهور: الصوت الذي "أشبع الاعتماد في موضعه، ومُنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت" وقد حصرها هذه الأصوات في تسعة عشر صوتاً، هي: الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم،





والياء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والذال، والزاي، والطاء، والذال، والباء، والميم، والواو (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة 434 ج 4) (الأنباري، ٢٠١٠، صفحة 209).

أما ابن منظور فقد استعمل هذا المصطلح في لسان العرب، لكنه لم يكن ثابتاً في تحديد عدد الأصوات المجهورة، ويمكن ردُّ هذا الاضطراب إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

أ- الاختلاف في النقل: فقد ذكر عن سيبويه وابن كيسان والأزهري أن الأصوات المجهورة تسعة عشر صوتاً، يجمعها قولهم: "ظَلَّ قَوْ رِيضِ إِذْ غَزَا جَنْدَ مَطِيحٍ" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة 13 ج1، 150 ج4، 388 ج10). لكنه في باب الجيم صرح بأنها ستة عشر صوتاً، من غير أن يوضح أو ينقل عن أحد (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة 205 ج2).

ب- الاضطراب في التعداد: فعند العودة إلى مقدمات أبواب الأصوات، يُلاحظ أنه ذكر أربعة عشر صوتاً فقط، هي: (الباء، والجيم، والذال، والذال، والراء، والزاي، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، واللام، والميم، والنون)، ولم يتعرض لصوت العين رغم كونه مجهوراً (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة 3 ج8).

ج- غياب التوثيق: ففي باب الضاد نصَّ على أن عدد الأصوات المجهورة تسعة عشر صوتاً، لكنه لم يبيِّنها ولم يعزِّ هذا القول إلى مصدر (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة 110 ج7). ويكشف هذا التذبذب في استعمال ابن منظور لمصطلح الجهر عن طابع نقليٍّ أكثر منه تحليليٍّ، إذ لم يلتزم بضبط عدد الأصوات على نحو منهجي، وإنما كان يعرض الروايات كما وصلتته أحياناً متعارضة، وهذا يعكس جانباً من طبيعة المعاجم التراثية التي لم تُبنَّ على منهج صوتي مستقل، بل كانت تابعة إلى ما ورد في كتب النحاة وأهل اللغة.

2.2. الهمس

هو مصطلح تُوصف به الأصوات التي لا يهتز معها الوتران الصوتيان، ولا يُسمع لها رنين حين نطقها، وتُسمى هذه الأصوات بالهموسة (أنيس، ١٩٧٥، صفحة ٢٠)، والهمس من مصطلحات سيبويه وصف به عشرة أصوات تجمعها عبارة (سكت فحثة شخص)، حيث كان يرى أن هذه الأصوات أضعف الاعتماد في موضعها حتى جرى النفس مع النطق بها، (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤٣٤ ج٤)، وقد استعمل ابن منظور المصطلح كما هو عند علمائنا القدماء، إذ نقل عن سيبويه: "وأما الهموس فحرف ضعف الاعتماد من موضعه حتى جرى معه النفس؛ قال بعض النحويين: وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت نحو [سسس وككك وههه]، ولو تكلفت ذلك في المجهور لما





أمكنك" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٥١ ج٦)، ونقل عن الأزهري: "والمهموس حرف لان في مخرجه دون المجهور، وجرى معه النفس، فكان دون المجهور في رفع الصوت، وعدة حروفه عشرة: ت ث ح خ س ش ص و ك هـ" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٨٨ ج١٠).

أما المحدثون، فيرون أن الأصوات المهموسة هي اثنا عشر صوتاً بإضافة صوتي القاف والطاء (أنيس، ١٩٧٥، صفحة ٢١) (حجازي، ١٩٩٨، صفحة ٥١)، وبعض منهم يجعل الهمزة مهموسةً أيضاً (العتية، 1983، صفحة ٤٤). ويعلل المعاصرون إضافة هذه الأصوات بأن نطقها لم يبق كما كان قديماً، بل لحقها تغيير على ألسنة الناطقين، فهي تُنطق اليوم مهموسةً، بينما كانت مجهورة في كتب القدماء، وهذا الاختلاف تأكيد لقانون التطور الصوتي الذي خضعت له العربية. بينما يعتقد آخرون أن هذه الأصوات إن عُدت مهموسة، فذلك بحسب ضابط المحدثين لمفهومي الهمس والجر، وقيل: إن العرب قد أخطأوا فظنوا الطاء مجهورة، أو أنهم وصفوا نوعاً من الطاء هي الطاء المهموزة (حسان، ١٩٩٠، صفحة ٩٤) (الصيغ، ١٩٩٨، صفحة ١١٠، ١١٣).

ويتضح من تتبع هذا التطور أن مصطلح الهمس لم يبق على دلالاته الأولى، بل شهد انتقالاً من المفهوم السمعي الوصفي عند القدامى إلى المفهوم الفيزيولوجي الآلي عند المحدثين، فتحول من صفةٍ سمعية تُدرك بالأذن إلى خاصيةٍ نطقية تُفسر بألية اندفاع الهواء وغياب اهتزاز الوترين. وهذا التحول لم يكن مجرد اختلاف في المصطلح، بل في زاوية النظر إلى الصوت ذاته، إذ غدا الهمس عند المحدثين مظهرًا من مظاهر التطور في الأداء العربي، لا خاصيةً ثابتةً كما رآه الأوائل، وهو ما يكشف عن مرونة المفهوم الصوتي في العربية، وقابليته للتجدد مع تغير أدوات الملاحظة والتحليل. أمّا ابن منظور فقد حافظ على المصطلح ضمن حدوده التراثية، فكان ناقلًا أمينًا للمفهوم لا مُجدِّدًا فيه؛ إذ جمع ما ورد عند سيبويه والأزهري وغيرهما دون أن يتجاوز النقل إلى المراجعة أو إعادة الصياغة، مما يجعل "لسان العرب" شاهدًا على استقرار المصطلح أكثر منه على تطوره.

2.3. الشدة:

يسمي المحدثون شدة الصوت بالانفجاري ويحدث حين يُحبس مجرى الهواء الخارج من الرئتين حبسًا تاماً في موضع من المواضع، وينتج عن هذا الحبس أو الوقف أن يُضغَطَ الهواء ثم يطلق سراح المجرى الهوائي فجأةً، فيندفع الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً" (أنيس، ١٩٧٥، صفحة ٢٣) (بشر، ٢٠٠٠، صفحة ٢٤٧). وهذا المصطلح من مصطلحات سيبويه وصف به ثمانية أصوات حيث قال: "ومن الحروف الشديداً، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء،





والتاء، والدال، والباء" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤٣٤ ج٤) (٩)، ولا يختلف النحويون والقراء في عدد هذه الأصوات وصفقتها (الأنباري، ٢٠١٠، صفحة ٢٠٩) (الحضرمي، تحفة القاري والمقري شرح مقدمة ابن الجزري، ٢٠١٥، صفحة ٨٥)، وقد استعمل ابن منظور هذا المصطلح كما هو عند علمائنا القدماء؛ إذ يقول: "والشديد من الحروف ثمانية أحرف وهي: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والدال، والتاء، والباء، قال ابن جنبي (392هـ): ويجمعها في اللفظ قولك (أَجِدْتُ طَبَقَكَ)" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٣٣ ج٣). أما الدرس اللغوي الحديث، فيرى أن الأصوات الشديدة ثمانية أيضاً، غير أنه يعدُّ صوت الضاد صوتاً شديداً، ولا يرى الشدة في صوت الجيم، فأخرجها من هذه الأصوات (بشر، ٢٠٠٠، صفحة ٢٤٨).

ويتبين من ذلك أن مصطلح الشدة، شأنه شأن غيره من المصطلحات الصوتية، قد حافظ على ثبات نسبي في التراث العربي، إذ ظل مفهومه عند ابن منظور امتداداً لمفهوم سيبويه من غير تعديل أو إعادة نظر، مما يؤكد نزعة التوثيق في "لسان العرب" أكثر من نزعة التحليل. غير أن المحدثين أعادوا النظر في هذا المفهوم، فانتقلوا به من دائرة الوصف السمعي إلى الوصف الآلي الذي يراعي طبيعة المخرج ودرجة انغلاقه، فبرزت خلاقات جديدة في تصنيف بعض الأصوات، كالضاد والجيم، نتيجة اختلاف معيار الشدة بين المدرسة القديمة والحديثة. وهذا التطور يُظهر تحوّل المصطلح من صفة سمعية محضة إلى خاصية فيزيولوجية دقيقة تُقاس بألية النطق لا بأثره المسموع.

2.4. الرخوة

مصطلح يطلق على الأصوات التي يحدث عند النطق بها ضيق في مجرى الهواء، ويترتب على ذلك أن النفس في أثناء مروره بمخرج الصوت يحدث نوعاً من الاحتكاك المسموع؛ ولذلك سمّاها المحدثون بالاحتكاكية (أنيس، ١٩٧٥، صفحة ٢٥) (حجازي، ١٩٩٨، صفحة ٥٥)، وهي عكس الأصوات الشديدة، وهذا المصطلح من مصطلحات سيبويه، وصف به ثلاثة عشر صوتاً، يجري الصوت عند النطق بها، وهي: الهاء، والحاء، والغين، والحاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والطاء، والتاء، والذال، والفاء (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤٣٤ ج٤)، وقد سار ابن منظور على وصف سيبويه لهذه الأصوات فقال: "والحروف الرخوة ثلاثة عشر حرفاً، وهي التاء، والحاء، والحاء، والذال، والزاي، والطاء، والصاد، والضاد، والغين، والفاء، والسين، والشين، والهاء، والحرف الرخو: هو الذي يجري فيه الصوت، ألا ترى أنك تقول المسُّ والرشُّ والسحُّ، ونحو ذلك فتجد الصوت جارياً مع السين والشين والحاء؟" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٣١٥ ج٤). ويرى المحدثون أن الأصوات الرخوة هي ثلاثة





عشر صوتاً أيضاً، غير أنهم يجعلون العين رخوة بدلاً من الضاد عند سيوييه (الصيغ، ١٩٩٨، صفحة ١٢٤).

ومن خلال تتبّع المصطلح يتّضح أنّ مفهوم الرخاوة ظلّ ثابتاً في جوهرة بين القدماء والمحدثين، غير أنّ الاختلاف بينهما لم يكن في العدد بقدر ما كان في المنهج؛ إذ انطلق سيوييه ومن تبعه من الملاحظة السمعية التي تُدرِك جريان الصوت واحتكاكه، بينما استند المحدثون على توصيفٍ آليّ يربط الرخاوة بدرجة انفتاح المخرج ومقدار مرور الهواء فيه. وقد التزم ابن منظور بالنقل عن سيوييه دون أن يغيّر في المفهوم أو يوسّعه، فجاء استعماله للمصطلح توثيقاً للموروث الصوتي لا تطويراً له، مما يجعل "لسان العرب" مرجعاً محافظاً على البنية التراثية للمصطلح، في مقابل محاولات المحدثين إعادة بنائه في ضوء الدرس الصوتي الحديث.

2.5. التوسط

يُطلق على الأصوات التي تجمع بين صفتي الشدة والرخاوة، وهو من مصطلحات سيوييه والنّحويين وصفوا به أصوات: العين، واللام، والنون، والميم، والراء، والياء والواو اللينتين، والألف (سيوييه، ١٩٨٨، صفحة ٤٣٥ ج٤) (المبرد، ١٩٩٤، صفحة ٣٣٢ ج١) (الاسترابادي، ١٩٧٥، صفحة ٣٦٠ ج٣)، وقد خالف معظم القراء والمجودين النّحويين في عدد الأصوات، فذهبوا إلى أنها خمسة وهي: اللام والنون والعين والميم والراء (القيسي، ١٩٩٦، صفحة ١١٩) (الحضرمي، تحفة القاري والمقري شرح مقدمة ابن الجزري، ٢٠١٥، صفحة ٨٥). ويظن بعض الباحثين أنّ سيوييه لم يطلق صفة "التوسط" إلا على صوت العين، واعتبار الأصوات المتوسطة ثمانية محض اجتهاد، أو توهم، وقع به المبرد ومن تابعه من النّحويين (الأسدي، ٢٠١٤، صفحة ٧٨). ونعتقد أنّ هذا الرأي غير دقيق، فسيوييه عدّ التوسط صفة لثمانية أصوات، لكنّه لم يصفها بشكل مباشر، بل أراد أن يبيّن أنّ هذه الأصوات شديدة في الأصل، وإنما يجري فيها النّفس لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة (سيوييه، ١٩٨٨، صفحة ٤٣٥ ج٤) (المبرد، ١٩٩٤، صفحة ٣٣٢ ج١). وقد سار ابن منظور على رأي النّحويين؛ إذ قال: "والحروف التي بين الشديدة والرخوة ثمانية وهي: الألف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو، يجمعها في اللفظ قولك (لم يروعا)" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٣٣ ج٣).

ويتّضح من هذا أنّ مصطلح "التوسط" يمثل مرحلة دقيقة في التصنيف الصوتي عند العرب، إذ أدرك سيوييه ومن تبعه أن النظام الصوتي لا يقوم على الثنائية المطلقة (شدة/رخاوة)، بل على تدرّج في قوة الاعتماد وجريان النفس، ومن هنا جاءت الأصوات المتوسطة لتعبّر عن هذا التوازن، وهو وعي





مبكر بمفهوم "المرونة المخرجية" الذي توسع فيه المحدثون لاحقاً. أما ابن منظور فقد نقل المصطلح على نحو أمين دون أن يدخل في تفصيل العلاقة بين الخصيصتين، محافظاً بذلك على البناء المفهومي التراثي للمصطلح من غير أن يربطه بالتحليل النطقي أو الأداء الصوتي، مما يجعل معجمه شاهداً على استمرار المصطلح لا على تطوره النظري.

2.6. الإطباق والانفتاح

يُعدُّ هذان المصطلحان من الصفات الصوتية المتقابلة؛ إذ يُعرَّف الإطباق بأنه ارتفاع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك الأعلى مع تقعر في وسط اللسان (حجازي، ١٩٩٨، صفحة 58)، فيغدو الصوت عندها مطبقاً، أي ملامساً لمخرج الحنك من الأعلى، أما الانفتاح فهو نقيض ذلك تماماً؛ إذ لا يرتفع فيه اللسان نحو الحنك، فيبقى المجرى مفتوحاً دون انطباق (محمد، ٢٠٠٦، صفحة 71). وقد وردا عند سيبويه ضمن أوصافه للأصوات العربية، إذ حصر الأصوات المطبقة في أربعة هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وعدّ ما عداها من الأصوات منفتحة (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة 436 ج4)، وسار علماء التجويد من بعده على هذا النهج في تحديد صفتي الإطباق والانفتاح (القيسي، ١٩٩٦، صفحة 122) (الحضرمي، تحفة القاري والمقري شرح مقدمة ابن الجزري، ٢٠١٥، صفحة 86). أما الدرس الصوتي الحديث فلم يبتعد كثيراً عن هذا المفهوم؛ فبعض الباحثين المحدثين عدّوا ارتفاع اللسان نحو الحنك مقياساً للتخيم، فسمّوا الصوت في هذه الحال مطبقاً أو مفخماً، وما عداه مرققاً أو مفتوحاً، وهي ذات الحروف التي أشار إليها سيبويه (عبد التواب، ١٩٩٧، صفحة 37) (محمد، ٢٠٠٦، صفحة 71)، غير أنّ الدكتور خليل العطية وسّع هذا التصنيف، فرأى أن صفة الإطباق تشمل سبعة أصوات هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والراء، واللام، والقاف (العطية، 1983، صفحة 55).

وقد تبع ابن منظور خط سيبويه في توصيفه، فقال: "والحروف المطبقة أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق، والإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام لأنها لا نظير لها في موضعها" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة 210 ج10). ويلاحظ من هذا النص أن ابن منظور لم يخرج عن التصور الصوتي الذي قرره سيبويه، بل تبناه بوضوح وكرسه في معجمه، مما يدل على أنّ لسان العرب ليس معجماً وصفيّاً منقطعاً عن التراث النحوي والصوتي، بل هو امتداد لمدرسة صوتية نحوية قديمة، كما أن تعريفه للإطباق من خلال المقارنة التحويلية (لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً...) يكشف وعياً مبكراً بألية التمييز الصوتي القائمة على الفروق المخرجية الدقيقة، لا على





السماع فحسب، مما يجعل معجمه شاهداً مهماً على استمرار النظرية الصوتية التراثية في بعدها التطبيقي لا النظري فقط.

2.7. الاستعلاء والانخفاض

يُقصد بالاستعلاء صفة الأصوات التي يرتفع فيها اللسان نحو الحنك الأعلى عند النطق، فينتج الصوت إلى الأعلى، بينما يُراد بالانخفاض - أو الاستفال - عكس ذلك، أي نزول مؤخر اللسان إلى قاع الفم أثناء النطق بالصوت (العطية، 1983، صفحة 57) (محمد، ٢٠٠٦، صفحة 70). وقد حدّد سيوييه الأصوات المستعلية بسبعة هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والحاء، وما عداها من الأصوات تُعدّ منخفضة أو مستقلة (سيوييه، ١٩٨٨، صفحة 128 ج4). وسار على نهجه علماء التجويد، فجمعوا هذه الأصوات في عبارة جامعة هي: (خُصَّ ضَغَطُ قِظ) (القيسي، ١٩٩٦، صفحة 123) (الحضرمي، تحفة القاري والمقري شرح مقدمة ابن الجزري، ٢٠١٥، صفحة 86). وقد وافقهم في ذلك ابن منظور، إذ قال: "والمستعلي من الحروف سبعة وهي: الخاء، والغين، والقاف، والضاد، والصاد، والطاء، والظاء، وما عدا هذه الحروف فمنخفض، ومعنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة 84 ج15). ولم يبتعد المحدثون عن هذا المفهوم التراثي، إذ بقوا على المعيار نفسه في تمييز الأصوات المستعلية من المستقلة (العطية، 1983، صفحة 58). ويبرز نص ابن منظور في أعلاه استمرار المنظور الصوتي التراثي القائم على توصيف فيزيولوجي دقيق لحركة أعضاء النطق؛ إذ لم يكتفِ بالتقعيد النظري لمصطلح الاستعلاء، بل قرنه بوصفٍ حسيّ عملي يتمثل في "تصعد اللسان إلى الحنك الأعلى"، وهذا يؤكد أنّ لسان العرب لا يقدم المعلومة الصوتية على سبيل النقل فقط، بل يُعيد تأكيدات المفاهيم الأساسية التي أرساها سيوييه، محافظاً بذلك على وحدة الرؤية الصوتية في التراث العربي بين النحو والمعجم.

2.8. المحقورة

يُعدّ ابن منظور - فيما نعلم - أول من استخدم مصطلح المحقورة في وصف بعض الأصوات العربية؛ إذ لم يُذكر هذا المصطلح في المصادر الصوتية أو اللغوية التي سبقته. قال: "والحروف المحقورة هي: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، يجمعها قولك [جَدُّ قُطْبٍ]، وسُميت كذلك لأنها تُحَقَّرُ في الوقف وتُضغَطُ عن مواضعها، وهي حروف القلقلة؛ لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحقر والضغط، مثل قولك: الحق، واذهب، واخرج" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة 205 ج2 208 ج4). فقد ربط ابن منظور بين مصطلح "المحقورة" وبين ظاهرة القلقلة، مشيراً إلى أن





هذه الأصوات تُنطق عند الوقف بارتداد صوتي ناتج عن ضغطٍ شديد في المخرج، ومن هنا جاء وصفها بالتحقير والضغط.

ويُعد استعمال ابن منظور مصطلح المحقورة إسهامًا دالاً على محاولته توسيع المعجم الصوتي العربي عبر توليد مصطلحات وصفية مستقاة من التجربة النطقية ذاتها، لا من النقل فقط، فالمعجم هنا لا يؤدي وظيفة التوثيق اللغوي فحسب، بل يتحوّل إلى فضاء اصطلاحى يعبر عن ملاحظات صوتية دقيقة تتجاوز حدود الدرس النحوي. ويكشف هذا المصطلح عن وعيٍ سمعيٍّ ومخرجيٍّ لدى ابن منظور؛ إذ لاحظ علاقة الأصوات بالجهد العضوي أثناء النطق بها في الوقف، وهو ما يدل على استمرار الحسّ الصوتي التطبيقي في لسان العرب، بوصفه معجمًا جامعًا بين البيان اللغوي والوصف الصوتي التجريبي.

2.9. النفخ

يُقصد بمصطلح النفخ انتشارُ الهواء في الفم أثناء النطق ببعض الأصوات، وهي: الضاد، والزاي، والطاء، والذال (الصيغ، ١٩٩٨، صفحة ١٧٤)، وقد استعمله سيبويه لوصف هذه الأصوات لما يصاحب نطقها من انبعاثٍ هوائي واضح داخل الفم (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١٧٤ ج٤). وقد ورد هذا المفهوم صريحًا في لسان العرب، إذ نقل ابن منظور عن النحويين قائلًا: "من المشربة حروف يخرج معها عند الوقوف عليها نحو النفخ، إلا أنها لم تُضغَطْ ضغطَ المحقورة، وهي الزاي والطاء والذال والضاد" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٩٢ ج١). ويبرز هذا النص إدراكًا عميقًا للفروق الهوائية والمخرجة بين الأصوات، إذ يميز ابن منظور بين النفخ بوصفه انتشارًا للهواء، والحُرّ بوصفه انضغاطًا له، وهذا الوعي الصوتي يكشف عن أن لسان العرب لم يكن مجرد ناقلٍ للمصطلحات، بل حافظًا لملاحظاتٍ فونيتية دقيقة توارثها الدرس العربي منذ سيبويه، كما أن نقل ابن منظور لعبارة "نحو النفخ" يدل على تحفّظه العلمي في التعامل مع الظواهر الصوتية، فهو لا يقطع بوصفٍ مطلق، بل يقرب الصورة للمتلقى، في إشارة إلى حسّ تجريبيٍّ مبكر في رصد كيفية خروج الأصوات وتحديد صفاتها.

2.10. الغنة

تُعدّ الغنة صفةً صوتيةً خاصة بصوتي النون والميم، وقد اتفق العلماء على نسبتها إليهما دون خلاف، لامتزاج صوتيهما برنينٍ أنفيٍّ واضح (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤٣٥ ج٤) (القيسي، ١٩٩٦، صفحة ١٣١). وقد نقل ابن منظور تعريفها عن المبرد بقوله: "أن يُشرب الحرف صوت الخيشوم" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١٤٣ ج١٣)، ثم أوضح طبيعتها الصوتية فقال: "إن الميم والنون من جملة المجهورة، وقد يُعتمد لهما في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنة" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١٥٠).





ج ٤). ويبين نص ابن منظور دقة ملاحظته في الربط بين الغنة ومصدرها الأنفي، مؤكداً على الجانب الفيزيولوجي للنطق أكثر من الوصف السمعي، مما يجعل لسان العرب شاهداً على امتداد الرؤية الصوتية عند العرب بوصفها علماً قائماً على التجربة النطقية لا على التذوق وحده.

2.11. الهتة

تُعدُّ الهتة صفةً صوتية تدل على ضعف الصوت وانخفاضه (الصيغ، ١٩٩٨، صفحة ١٧٥)، وهي من المصطلحات التي وردت عند الخليل، إذ وصف بها صوتي الهمزة والهاء (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٢، ٥٧، ج ١)، وأضاف بعض النحويين إليها صوت التاء أيضاً. وقد لخص د. عبد العزيز الصيغ آراء العلماء بقوله: "إن الهتة ضعف يعتري أصواتاً ثلاثة وهي الهاء والهمزة والتاء، يجعل أصواتها خافتة تتطلب جهداً من الناطق في إيضاحها" (الصيغ، ١٩٩٨، صفحة ١٧٦). أما ابن منظور فقد نقل عن الخليل وسيبويه قائلاً: "قال الخليل: الهمزة صوت مهتوت في أقصى الحلق يصير همزة، فإذا رُفِه عن الهمز، كان نفساً يحول إلى مخرج الهاء، فلذلك استخفت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة، نحو: أراق وهراق، وأيهات وهيهات، وأشبه ذلك كثير. قال سيبويه: من الحروف المهتوت، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١٠٣ ج ٢). ويكشف تناول ابن منظور مصطلح الهتة عن حرصه على توثيق الأوصاف الصوتية الدقيقة كما وردت عن الخليل وسيبويه، فهو لا يكتفي بنقل المعنى العام، بل يبيِّن العلاقة بين المخرج وضعف الصوت، مما يدل على وعيه بمفهوم الخفاء النطقي بوصفه سمة مميزة لبعض الأصوات في العربية.

2.12. الجرس

يُراد بمصطلح الجرس الفارق الصوتي الذي يظهر بين صوتين قد يتفقان في الدرجة والعلو، لكنهما يختلفان في مصدر النطق أو في طبيعة المخرج، ويفضله يمكن التمييز بين صوتٍ وآخر (الخولي، ١٩٨٢، صفحة ٥٥). وقد عدَّ مكِّي القيسي الجرس صفةً لصوت الهمزة لشدة ارتفاعه عند النطق (القيسي، ١٩٩٦، صفحة ١٣٣)، في حين نسب ابن دريد ومدرسة القراء والمجودين هذه الصفة إلى الألف (ابن دريد، ١٩٨٧، صفحة ٤٥ ج ١) (محمد، ٢٠٠٦، صفحة ١١٦). أمَّا ابن منظور، فقد خالف الاتجاهين كليهما، إذ لم يحصر الجرس في الهمزة، ولم يصف الألف به، فقال: "وجرس الحرف: نغمته، والحروف الثلاثة الجوف، وهي الألف والياء والواو، وسائر الحروف مجروسة" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٦ ج ٦)، ويؤكد ذلك في موضع آخر بقوله: "وجرس الخاء أمتن من جرس العين" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٦ ج ٣). ويظهر موقف ابن منظور من الجرس اتساع نظرتة السمعية





في معالجة الأصوات، فهو لا يربط الجرس بحرفٍ بعينه، بل يجعله خاصيةً موسيقيةً عامة ترافق نغمة الحرف وتُكسبه طابعه الصوتي المميّز، وفي ذلك انتقال من الوصف المخرجي إلى الإحساس السمعي الجمالي، حيث يصبح الجرس سمةً تدوقيةً تمزج بين علم الأصوات وفن الإيقاع، مما يكشف عن نزعةٍ سمعيةٍ فاحصة في لسان العرب تربط بين علم اللغة والذائقة الصوتية.

2.13. الطلاقة

تُعَدُّ الطلاقة من الصفات الصوتية التي تُعبّر عن نضاعة الحرف ووضوحه عند النطق (محمد، ٢٠٠٦، صفحة ٤٠). وقد ورد هذا المصطلح عند الخليل بن أحمد والأزهري، وكلاهما نسبه إلى صوتي العين والقاف، غير أنّ بينهما فرقاً في الغاية من الاستعمال؛ فالخليل نظر إليه من زاوية التمييز بين البناء العربي الأصيل والبناء الدخيل (الفراهيدي، د. ت، صفحة ٥٣ ج ١)، في حين اهتم الأزهري بجمال الأداء الصوتي، وما يمنحه الحرف من تحسينٍ في البنية اللفظية (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٤٥ ج ١). أما ابن منظور فقد جمع بين الرؤيتين، إذ نقل عن الخليل قوله: "ومهما جاء من اسم رباعي منبسّطٍ مُعرى من الحروف الذلق والشفوية، فإنه لا يُعرى من أحد حرفي الطلاقة أو كليهما" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٠٤ ج ١). ثم نقل عن صاحب التهذيب قائلاً: "قال الأزهري: العين والقاف لا تدخلان على بناءٍ إلا حسّنتاه، لأنهما أطلق الحروف، أما العين فأنصع الحروف جرساً وألذها سماعاً، وأما القاف فأمتن الحروف وأصحها جرساً، فإذا كانتا في بناءٍ أو إحداهما حَسُنْ لنصاعتهما" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣ ج ٨).

ويقدّم ابن منظور عن طريق مصطلح الطلاقة نموذجاً لوحدة المعيار الصوتي والجمالي في العربية؛ فالصوت عنده ليس مجرد أداة نطق، بل عنصر من جمال البنية اللغوية، تتجلى فيه فصاحة الحرف وجرسه وصفاءه، وهكذا جمع لسان العرب بين دقّة التحليل الصوتي وذائقةٍ موسيقيةٍ تُبرز الجانب الفني في اللغة.

2.14. المكرر:

يُطلق المكرّر على صفةٍ صوتيةٍ تختصّ بصوت واحد هو الراء، وسُمّي بذلك لأن طرف اللسان يهتّر ويتكرر عند النطق به، فيحدث صوتاً متتابعاً يشبه الارتعاد الخفيف (القيسي، ١٩٩٦، صفحة ١٣١). وقد أجمع القدماء والمحدثون على هذه الصفة في التسمية والوصف دون خلاف (محمد، ٢٠٠٦، صفحة ٧٢). وقد قال ابن منظور في لسان العرب: "الراء حرف هجاء، وهو حرف مجهور مكرّر" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٥٢ ج ١٤). ويعكس وصف الراء بدقته وبساطته في لسان





العرب الوعي الحسي بالحركة النطقية، إذ يربط بين الإحساس الفيزيائي في المخرج والصفة الخاصة بالصوت، مما يبرز الطابع العملي والتجريبي للمعجم العربي في رصد الظواهر الصوتية.

2.15. الهاوي

مصطلح الهاوي هو صفة صوتية خصَّ بها سيبويه صوت الألف، لما يميّز به من اتساع في هواء الصوت عند النطق، إضافةً إلى سعة مخرجه وامتداده في التجويف الفمي (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤٣٥ ج٤). وقد اتفق القدماء والمحدثون على هذه الصفة، وعدّوها سمةً بارزةً لصوت الألف دون غيره (محمد، ٢٠٠٦، صفحة ٧٣). وقد ورد في لسان العرب قول ابن منظور: "والهاوي من الحروف واحدٌ وهو الألف، سُمِّيَ بذلك لشدة امتداده وسعة مخرجه" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٧١ ج١٥). ويقدم ابن منظور عن طريق وصف الألف هاويةً تصورًا هوائيًا دقيقًا للصوت؛ إذ يجعل من الامتداد والسعة مبدئين لوصف الأصوات، فيكشف عن فهمٍ مبكرٍ لطبيعة الانسياب الصوتي الذي يربط بين المخرج والتنغيم، ويجعل اللغة أقرب إلى نظامٍ من الأنفاس والإيقاعات.

3. المبحث الثالث: مصطلحات الظواهر الصوتية

نبحث في هذا القسم عن مصطلحات الظواهر الصوتية في معجم لسان العرب، لبيان مفاهيمها، والطرائق المتبعة في توضيح ماهيتها:

3.1. الإبدال

يُعدّ الإبدال من الظواهر الصوتية المهمة في العربية، ويُقصد به تغيير صوتٍ إلى آخر متأثرًا بالبيئة اللغوية المحيطة داخل الكلمة أو الجملة، مع بقاء سائر الأصوات على حالها دون تغيير (الخولي، ١٩٨٢، صفحة ٩) (قروي، ٢٠٠٨، صفحة ١٩٩). وقد حصر سيبويه أصوات الإبدال في أحد عشر صوتًا (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤٣٧ ج٤)، بينما زادها مكّي بن أبي طالب القيسي إلى اثني عشر صوتًا تُجمع في العبارة المشهورة: "طال يوم أنجده" (القيسي، ١٩٩٦، صفحة ١٢٢). وقد تبنّى ابن منظور رأي سيبويه، فقال: "وحروف البديل الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والتاء والهاء والطاء والدال والجيم" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٩ ج١١). كما أوضح الأصل اللغوي للفعل قائلًا: "والأصل في الإبدال جعلُ شيءٍ مكانَ آخر، كإبدالك من الواو تاءً في تالله" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١١ ج٤٨)، وتابع بيانه بمثال تطبيقي: "يكون رَعَبٌ بمعنى زعم، أبدل الميم باءً مثل عَجَبٍ الدَّنْبِ وَعَجَمِهِ" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٤٩ ج١).





إن وصف ابن منظور للإبدال يمثل امتدادًا للجهد الصوتي عند سيبويه، فقد حافظ على جوهر المصطلح ومفهومه، والإشارة إليه مرات عدة في أمثلة معجمية تطبيقية، وتكشف عباراته عن وعي مبكرٍ بالتحويلات الصوتية في بنية الكلمة، بما يجعل الإبدال عنده ظاهرة تربط بين علم الأصوات والصرف في آنٍ واحد.

3.2. الاختلاس

يُطلق الاختلاس على الإسراع في نطق الحركة إلى حدٍ يجعل السامع يظن أن الحركة قد زالت من اللفظ، وهي في الحقيقة ثابتة من حيث الوزن والتماص الصوتي، إلا أنها غير مُشَبَّعة في المدّ، فيخفى تحقُّقها السمعِي (الداني، ١٩٨٨، صفحة ٩٨). وقد شاع هذا المصطلح بين القراء وعلماء التجويد بنفس المعنى الذي أشار إليه سيبويه، في وصفه درجات النطق بالحركات بين التمام والإشباع والاختلاس (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٠٢ ج٤). وقد أثبتته ابن منظور في لسان العرب في مواضع عدة، مبيِّنًا تطبيقاته، فمن ذلك قوله: "فأما قراءة من قرأ {نَحْنُ نُحْيِي وَنُؤْمِتُ} (ق/43)، فلا بد أن تكون النون الأولى مختلصة الضمة تخفيفًا" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٢٧ ج١٣)، كما قال أيضًا: "وقوله تعالى: {يَخْصِمُونَ} (يس/49)، فيمن قرأ به لا يخلو من أحد أمرين: إما أن تكون الخاء مسكنة البتة، فتكون التاء من يختصمون مختلصة الحركة..." (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١٨١ ج١٢).

ونلاحظ أن ابن منظور لم يقدم مصطلح الاختلاس كتعريف نظري، بل كظاهرة سمعية تطبيقية مرتبطة بالأداء القرآني والنطق الدقيق للحركات، فهو يُجسِّد فهمًا عمليًا للصوت بوصفه ظاهرة إدراكية، تتأرجح بين تمام الحركة وغيابها، وبذلك يُظهر ابن منظور وعيًا بحدود الإدراك السمعِي، جامعًا بين الدقة الصوتية عند سيبويه والمنحى القرآني التطبيقي عند علماء التجويد.

3.3. الإخفاء

يُقصد بالإخفاء حالة صوتية تصيب النون الساكنة عندما تلتقي بأحد الأصوات الآتية: الصاد، والذال، والتاء، والكاف، والحيم، والشين، والقاف، والسين، والذال، والطاء، والزاي، والفاء، والتاء، والضاد، والظاء. ويحدث الإخفاء؛ لأن النطق الفعلي للنون الساكنة حين تتبع أحد هذه الأصوات يكون جزئيًا، فاللسان لا ينطبق تمامًا على موضع النطق، بل يترك فجوة يمر منها الهواء بحريَّة (استثنائية، ٢٠١٤، صفحة ١٠٠)، فتكون النون غير بعيدة تمامًا كما في الإدغام، وغير متلاصقة كما في الإظهار، فكان الحل الوسط هو الإخفاء (الداني، ١٩٨٨، صفحة ١١٧).





وقد تناول ابن منظور هذه الظاهرة بدقة في لسان العرب، ناقلاً قول ابن الأنباري: "النون مجهورة ذات غنة، وهي تُخفي مع حروف الفم خاصة... وإنما خفيت مع حروف الفم لقربها منها... وكان أبو عمرو يخفي النون عند الحروف التي تقاربها وذلك أنها من حروف الفم، كقولك: مَنْ قال، مَنْ كان، مَنْ جاء، قال الله تعالى: (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ) [الأنعام/160] على الإخفاء" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٢٨ ج ١٣). ويُظهر هذا النص فهماً متقدماً لآلية الإخفاء بوصفه حللاً وسطاً بين الإظهار والإدغام، قائماً على مبدأ الانسيابية الهوائية في النطق، فهو لا يكتفي بتسمية الظاهرة، بل يربطها بمخرجات الحروف وخصائصها الصوتية، مما يعكس الحرص على الدقة الصوتية والتطبيق العملي، ويجعل لسان العرب مرجعاً يدمج بين النظرية النحوية والفهم الفونولوجي التجريبي.

3.4. الإظهار

يُعدّ الإظهار من المصطلحات الصوتية المتعلقة بصوت النون الساكنة، ويحدث عندما تلتقي النون بأحد أصوات الحلق الستة، وهي: (الهمزة، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء). وعلة الإظهار أنّ مخرج النون يبتعد عن مخارج هذه الأصوات، فلا يقع بينهما تجاورٌ أو تماثلٌ يؤدي إلى الإدغام أو الإخفاء (القيسي، ١٩٩٦، صفحة ٢٦٢) (الداني، ١٩٨٨، صفحة ١١٣).

وقد بينت الدراسات الصوتية الحديثة أن هذا الابتعاد في المخرج يحدث فجوة زمنية دقيقة بين تمام نطق النون وبداية الصوت الحلقي اللاحق، فتبدو النون ظاهرةً واضحةً في السمع، وإن كانت سرعة الكلام قد تُخفي هذه الفجوة أحياناً، فيظهر الصوتان متتابعين في نغمة واحدة (استينية، ٢٠١٤، صفحة ٩٨).

وقد تناول ابن منظور هذه الظاهرة في لسان العرب بقوله: "فأما بيانها عند حروف الحلق الستة فإن هذه الستة تباعدت من مخرجها، ولم تكن من قبيلها ولا من حيزها فلم تُخَفَ فيها، كما أنها لم تُدغم فيها... كقولك: مَنْ أهلك، مَنْ هنا، مَنْ خاف، مَنْ حرم زينة الله، مَنْ عليّ، مَنْ عليك" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٢٨ ج ١٣). فهذا النص يقدم رؤية وصفية دقيقة للإظهار تُظهر عمق إدراك ابن منظور لعلاقات المخرج الصوتي ومبدأ التباعد بين الحروف، وهو في ذلك لا يقتصر على بيان القاعدة، بل يربطها بالتجربة النطقية الملاحظة، مؤكداً أن الإظهار ليس مجرد حكم، بل ظاهرة تتأسس على التباين الصوتي في جهاز النطق.

3.5. الإدغام





يُعدّ الإدغام من أبرز الظواهر الصوتية التي تناولها القدماء بالوصف والتحليل، وهو يعني . في اصطلاح علماء العربية . النقاء صوت ساكن بآخر متحرك بحيث يصيران صوتاً واحداً مشدداً من جنس الثاني (المبرد، ١٩٩٤، صفحة ١٩٨ ج١) (ابن يعيش، ٢٠١٢، صفحة ٥١٢ ج٥)، وتبرز ظاهرة الإدغام بوضوح في صوت النون الساكنة إذا التقت بأحد الحروف الستة المجموعة في قولهم: (لم يَزُوْ)، إذ تُدغم النون في اللام والراء بغير غنة، وفي الميم والواو والياء بغنة، شرط ألا يكون الإدغام في كلمة واحدة (الداني، ١٩٨٨، صفحة ١١٤) (استيتية، ٢٠١٤، صفحة ١٠١). ويُستفاد من هذا أن الإدغام يقوم على الاندماج النطقي بين صوتين متجاورين حتى يتحدا في السمع والنطق. وقد عبّر ابن منظور عن هذا المعنى بدقة حين قال: "وأصل الإدغام أن تُدغم الأول في الثاني" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٠٢ ج٤).

ويقوم الإدغام على أسس صوتية دقيقة تُحدّد طبيعة العلاقة بين الصوتين المتجاورين، وقد قسمها العلماء على ثلاثة أنواع رئيسة هي: أولاً: التماثل: إذا اتحد الحرفان مخرجاً وصفةً، وثانياً: التجانس: إذا اتحدا مخرجاً واختلفاً صفةً، وثالثاً: التقارب: إذا تقاربا مخرجاً أو صفةً، أو كليهما معاً (قروي، ٢٠٠٨، صفحة ٢٢٣) (اركبيي، ٢٠١٢، صفحة ٢٧٥). وقد أشار ابن منظور صراحة إلى هذا النوع الثالث، أي إدغام التقارب، فقال: "فلما اجتمع حرفان مخرجاهما متقاربان في كلمة واحدة وجب الإدغام" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١٠٢ ج٣).

وقد تناول ابن منظور مصطلح الإدغام وشرح مفهومه في أكثر من موضع، فمن ذلك قوله: "إدغام النون في الميم من كلمة لا يجوز، ألا ترى أنهم لم يدغموا في شاةٍ زماء وامرأةٍ قنواء، كراهية أن يلتبس بالمضاعف؟" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٦٥ ج٦) كما أشار إلى الإدغام في البنية الصرفية للكلمات فقال: "حذفوا الهمزة من ساء ورأى فصار سا من رى، ثم أدغمت النون في الراء فصار سامرئى، ومن قال سامراء فإنه آخر همزة رأى فجعلها بعد الألف، فصار سا من راء، ثم أدغم النون في الراء" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٠٣ ج١٤). وهذا يدل على أن ابن منظور يقدم في معجمه معالجة دقيقة للإدغام تتجاوز الجانب التجويدي إلى التحليل الصرفي والصوتي، فيربط الظاهرة بمبدأ التقارب المخرجي والسمعي بين الأصوات، ويستدل على ذلك بشواهد لغوية أصيلة من كلام العرب، ويكشف هذا عن وعي مبكر بطبيعة التفاعل الصوتي في بنية الكلمة، مما يجعل تفسيره للإدغام ذا بعد وصفي وتحليلي يقترب في منهجه من الدراسات الصوتية الحديثة.

الخاتمة



توصلنا في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يأتي:

1. اعتمد ابن منظور في شرح مصطلحات مخارج الأصوات على المدرسة المعجمية، فنقل كثيرا عن الخليل والأزهري وابن دريد، لكنه لم يكن مجرد ناقل، بل حافظ أيضًا على أثر التصور المعجمي لهذه المدرسة.
2. سار ابن منظور في شرح مصطلحات صفات الأصوات على رأي المدرسة النحوية، حيث نقل كثيرا عن سيبويه، إلا في ثلاثة مصطلحات هي: الهتة، والجرس، والطلاقة، فقد سار على رأي المدرسة المعجمية في وصف مفاهيم هذه المصطلحات، والأصوات اللغوية المصنفة تحتها.
3. في مصطلحات الظواهر الصوتية، مال ابن منظور كثيرا إلى آراء القراء والمجودين، كون أغلب مصطلحات هذا القسم لها صلة وثيقة بأداء علم التجويد وقراءة القرآن.
4. تردد ابن منظور في تصنيف الأصوات اللغوية لبعض المصطلحات الصوتية كما في مصطلح: الحلقية والجهر، فلم يوضح عدد الأصوات الحلقية، والأصوات المجهورة.
5. جاء ابن منظور بمصطلح واحد لم نجد من استعمله قبله، وهو مصطلح الأصوات المحقورة، حيث أراد به أصوات القلقة (قطب جد).
6. عكست بعض المصطلحات الصوتية وجود نزعة تفسيرية عند ابن منظور تجاوزت مجرد النقل على خلاف ما اعتاده في مواضع أخرى من لسان العرب كما في مصطلحي الصتم والإصمات.
7. قدم ابن منظور لمصطلحات الظواهر الصوتية شروحا تطبيقية لبيان مفاهيمها، بدلاً من التعريفات النظرية، ويعكس هذا التوجه وعي ابن منظور في كون هذه المصطلحات تتطلب تطبيقات عملية تكشف عن طبيعة مصطلح الظاهرة الصوتية ومفهومه.

المصادر:

- [1] إبراهيم أنيس. (١٩٧٥). الأصوات اللغوية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- [2] أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. (٢٠١٠). أسرار العربية. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.
- [3] أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش. (٢٠١٢). شرح المفصل. تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله. دمشق: دار سعد الدين.
- [4] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. (١٩٩٤). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. القاهرة: وزارة الأوقاف.





- [5] أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور. (١٤١٤هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- [6] أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه. (١٩٨٨). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- [7] أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد. (١٩٨٧). جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين.
- [8] أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. (١٩٨٨). التحديد في الإتيان والتجويد. تحقيق: غانم قدوري حمد. بغداد: مكتبة دار الأنبار.
- [9] أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى. (٢٠٠١). تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- [10] بحرق الحضرمي. (٢٠١٥). تحفة القاري والمقري شرح مقدمة ابن الجزري. تحقيق: عادل محمد عبد الرحمن الشنداح. سوريا: دار العصماء.
- [11] بحرق الحضرمي. (٢٠١٥). ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد. تحقيق: عادل عبد الداحمن الشنداح. سوريا: دار العصماء.
- [12] تمام حسان. (١٩٩٠). مناهج البحث في اللغة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- [13] حسن عبد الغني الأسدي. (٢٠١٤). مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الاسترابادي. بغداد: دار المدينة الفاضلة.
- [14] خليل إبراهيم العطية. (1983). في البحث الصوتي عند العرب. بغداد: دار الجاحظ.
- [15] الخليل بن أحمد الفراهيدي. (د. ت). العين. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. بيروت: دار ومكتبة هلال.
- [16] رمضان عبد التواب. (١٩٩٧). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- [17] زهيرة قروي. (٢٠٠٨). المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين. قسطنطينة، الجزائر: جامعة منتوري.
- [18] سمير شريف استيتية. (٢٠١٤). القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- [19] عبد العزيز الصيغ الصيغ. (١٩٩٨). المصطلح الصوتي في الدراسات العربية. دمشق: دار





الفكر.

- [20] عبد القادر الجديدي. (٢٠٠٥). المصطلح الصوتي اللغوي في التراث العربي الإسلامي. تونس: SIMPACT.
- [21] عزيز اركيبي. (٢٠١٢). مخارج الحروف عند القراء واللسانيين دراسة مقارنة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- [22] علاء جبر محمد. (٢٠٠٦). المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور. بيروت: دار الكتب العلمية.
- [23] كمال بشر. (٢٠٠٠). علم الأصوات. القاهرة: دار غريب.
- [24] محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي. (١٩٧٥). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية.
- [25] محمد علي الخولي. (١٩٨٢). معجم علم الأصوات. الرياض: مطبعة الفرزدق.
- [26] محمود فهمي حجازي. (١٩٩٨). مدخل إلى علم اللغة. القاهرة: دار قباء.
- [27] مكي بن أبي طالب القيسي. (١٩٩٦). الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. تحقيق: أحمد حسن فرحات. عمان: دار عمار.

